



علمه الخلاف

# الموت القادم إلى السجون: أطلقوا سراح آلاف الموقوفين

ينهذّ السجناء فيروس كورونا الذي حوّل حياتهم إلى جحيم. يخشى هؤلاء من خفافله قد يرتكبه حارس أو زائر أو حتّى «كيس» بلاستيكي ملوّن بالكورونا. يُخله أحدهم إلى السجّة. واهي خطا سيعني حتما أنّ آلاف السجناء باتوا في خطر. لذلك تستوجب هذه الظروف غير المسبوقة، حرصا على حياة السجناء والعناصر الأمنية قرارا استثنائيا لإخراج ثلاثة آلاف سجين على الأقل، فهك ستكون الحكومة على مستوى التحدي؟

## رؤى مرئص

عشرات السجناء قطبوا شفاهم إذاناً بإعلان الإضراب المفتوح حتى إعلان العفو العام. التصعيد لا يبق هنا. يتحدّد عدد من السجناء عن توجه لتعليق مشاقّتهم احتجاجاً؛ لا يُريدون سوى العفو العام. ومنذ الكشف عن فيروس كورونا الشديد

**السجون لا تصلح لإيواء أكثر من 3 آلاف سجين، فيما هي تضم نحو 7 آلاف محكوم وموقوف**

العدي، لم يهدأ نزلاء سجن رومية المركزي، يرون في الفيروس تهديداً محدقاً بحياتهم. لذلك يسعون، بكل ما أوتوا من قدرة، إلى الاتصال بالعالم الخارجي، طالبن بإصالح صوتهم. مئات الاتصالات ترد

بومياً إلى صحافيين ومحامين ومسؤولين سابقين وحاليين للمطالبة بالضغط لإقرار العفو العام. لم يرد عليهم حتى الرصاص المطاطي الذي استخدم لقمع التمرد الذي اندلع منذ أسبوعين. يعتبر هؤلاء السجناء أنفسهم أمواتاً مع وقف التنفيذ. لديهم يقين بأن الموت قادمٌ مع كورونا إن لم يكن هناك قرار استثنائي يفرغ نصف السجناء على الأقل. وفي اتصال مع أحد المدعى في مبنى المحاكمين، قال لـ «الأخبار»: «نعاني من الاكتظاظ والمرض وقلة أدوات النظافة الشخصية والعامّة، وتلازماً حالة من القلق خوفاً من تسلل وباء كورونا». وأضاف السجين: «إذا كان العفو العام متعزراً حالياً، فنجو تخفيض مدة الأحكام إلى النصف وتحديد سقف زمني للمحكومين بالسجن المؤبد أو بالإعدام». سجين آخر محكوم بالإعدام طالب بإيلاء ملف السجن أهمية استثنائية، مشبها السجن ببرميل بارود قد ينفجر في أي لحظة، على اعتبار أنّ مجرد إصابة أي سجين ستعني انتقال العدوى إلى باقي السجناء والعناصر الأمنية أيضاً. قضية أخرى يحملها السجناء الأجانب أيضاً: إذ إنّ هؤلاء الذين تبلغ نسبتهم نحو 35% من سجناء لبنان، ينقسمون إلى فئات تجمع على طلب العفو، وواحدة من أبرزها مجموعة السجناء السوريين التي تطالب بتطبيق المعاهدة مع سوريا وتسليمهم إلى دولتهم لقضاء العقوبة هناك، طمعا بمرسوم عفو قريب قد يصدره الرئيس السوري بشار الأسد أسوة بمراسيم العفو السابقة.



من إصلاحه بعد. وذكر الأهالي أنّ أبناءهم السجناء يعيشون في ظروف صعبة، جراء غياب التدفئة، خلال موجة الصقيح الأخيرة وانعدام الماء الساخن للاستحمام. الأزمة ليست في السجن وحدها، إذ إنّ نظارات التوقيف ليست أفضل حالاً. لحد الآن لم يصدر أي قرار شجاع بإفراج النظارات التي تعتبر تهديداً حقيقياً قد ينقل الفيروس إلى الموقوفين ومنهم إلى آخرين، وخاصة القوى الأمنية.

(مروان طحطط)



# المضمونون محرومون من أدوية الأمراض المستعصية!

المراكز المعنية بإبلاغ المضمونين، أصحاب «الحالات الخاصة»، بوجوب الحضور لتسليم شكايتهم، مع مراعاة إجراءات وقائية، تشمل تحديد مواعيد متباعدة، والحد من الاختلاط بين المضمونين، وبينهم وبين الموظفين. يقول المدير العام للضمان محمد كركي لـ «الأخبار»: إنه وفق هذه الآلية، فإن كل الفواتير التي استلمت قبل حالة التعيّنة، ستدفع لأصحابها مع نهاية الأسبوع الحالي. تبقى مشكلة من بريد تقديم الفواتير. تلك لم تُحل بعد، لكن كركي يعد بأنه مع نهاية الأسبوع أيضاً ستكون قد استلمت جميع الفواتير التي استلمت مع نهاية الشهر، إلا أنّ هذه الفترة ليست طويلة، وبالتالي لا يمكن للصيادلة أن تتحمل دفع عشرة ملايين شهرياً، على سبيل المثال، ثم الانتظار إلى حين يدفع لها الضمان. تلك سيضع الصيادلة الصغيرة أمام احتمالين، إما الإفلاس أو توقف المستورد عن التعامل معها، في حال تاخرت عن الدفع.

بالنسبة إلى نقيب الصيدالية، فإن تقديم الفاتورة إلكترونياً إلى الضمان، بحسب مسؤولي الضمان، فإن الصندوق جاهز تقنياً للمباشرة بهذه الآلية فوراً. لكن، عندما طرح الأمر على نقيب الصيدالية تبين أنّ

المشكلة ليست تقنية، بل تتعلق بعدم ثقة الصيدليات بالضمان الاجتماعي، وبإمكانية حصولها على مستحقاتها في الوقت المحدد. ذلك الأمر كان محور اجتماع عقده كركي مع نقيب الصيدالية غسان الموظفين. في نهاية الأسبوع الماضي، لكن نتيجة الاجتماع كانت سلبية. فقد عثر الأمين عن رفض النقابة لهذه الآلية، بحجة عدم قدرة الصيدليات على تحفل ثمن الأدوية باهظة الثمن، إلى أنّ يحثن موعد التحصيل من الضمان. يقول الأمين لـ «الأخبار»: إن «المستوردين يعطون فترة سماح للصيادلة ليدفع، إلا أنّ هذه الفترة ليست طويلة، وبالتالي لا يمكن للصيادلة أن تتحمل دفع عشرة ملايين شهرياً، على سبيل المثال، ثم الانتظار إلى حين يدفع لها الضمان. تلك سيضع الصيادلة الصغيرة أمام احتمالين، إما الإفلاس أو توقف المستورد عن التعامل معها، في حال تاخرت عن الدفع.

بالنسبة إلى نقيب الصيدالية، فإن تقديم الفاتورة إلكترونياً إلى الضمان، بحسب مسؤولي الضمان، فإن الصندوق جاهز تقنياً للمباشرة بهذه الآلية فوراً. لكن، عندما طرح الأمر على نقيب الصيدالية تبين أنّ

مئات الموقوفين في النظارات مسجونون بموجب جنح وجرائم مرتكبة لا توجب التوقيف في هكذا ظروف تمنس بحياتهم. فلماذا لا تُعلّق العقوبة أو يصدر قرار قضائي بترك الموقوفين بسند إقامة؟ كيف يمكن تخفيف الاكتظاظ في الوقت الذي لا يزال فيه القضية يأخذون إجراءات متشددة؟ إخلاء سبيل شخصين أو أكثر لن يغير في المعادلة، إذا لم يكن القرار واضحاً بإفراغ السجن أو ترك نصف السجناء على الأقل. كذلك أشارت المعلومات عن وجود توجيهات للنيابات العامة بعدم التوقيف أو الطلب بإخلاء الموقوفين على اعتبار أنّ التوقيف الاحتياطي استثناء، بينما الحفاظ على الحرية هو الأساس، وخاصة في هذه الظروف. وكشفت مصادر خاصة أنّ رئيس الجمهورية ميشال عون جاهز لتوقيع قوانين عفو خاص اسمية، إلا أنّها ستكون محدودة لتتاول بعض المرضى والمسنين. وأكدت المصادر أنه إلى اليوم لم يُبحث العفو العام.

يشكّل الفيروس تهديداً حقيقياً للسجناء المرضى وكبار السن في حال أصابهم. وفي هذا السياق، أعدت لجنة لأخوة بالمرضى الذين يعانون داخل السجن، بناءً على طلب وزير الداخلية محمد فهمي، لتلخص إلى وجود نحو 250 سجيناً معرضين للخطر الجدي في حال التقاطهم الفيروس. وكشفت المصادر أنّ ورشة انطلقت لدراسة ملفات السجناء، مشيرة إلى أنّ عدداً من قضاة التحقيق والنيابات العامة باشروا ببعض الإجراءات إلكترونياً، ولا سيما التحوصل من خلال الواتساب والـ«فيديو كونفرانس» مع الموقوفين المتخصص في إدارة السجن، الرميلى عمر نشابة، يقترح أنّ يُخلّى سبيل آلاف السجناء. أي قرار لتحقيق ذلك، سيكون إجراء غير قانوني، لكنه إجراء استثنائي». وكشف نشابة أنه «يجري البحث عن الإطار القانوني العام والمعاد لتتفنيه من دون فتح مجال بطريقة

ذلك يقطع الطريق أمام الاستفادة من الأزمة الراهنة للخروج نحو إجراءات أكثر عملية، تنهي المعاناة اليومية للمضمونين في مراكز الضمان، وتوفّر عليهم الوقت والجهد للحصول على الدواء. أسوة بما حصل من موافقات الاستشفاء التي صارت تتم من خلال المستشفيات مباشرة. يعيد الأمين وجبارة النقاش إلى النقطة الصفراء، صرّحاً على أنّ الحل يكمن في الضمان، أي عبر إيجاد آلية تضمن تقديم مرضى الأمراض المستعصية فواتيرهم وقبضها على خلال الفترة الاستثنائية، مع اعتماد أقصى درجات الوقاية. يقول جبارة إنّ القصة شاتت نتيجة خوف موظفي الضمان على أنفسهم، وعلى المضمونين من عدوى كورونا. وهو إذ يؤكّد أنّ هذا الخوف مشرع، فإنه يوضح أنه يشمل أيضاً موظفي 3000 صيدلية و3000 موظف في الشركات «بخاطرون بانفسيهم كل تدقى مستقلة من واجباتها في تأمين الرعاية الصحية المتساوية للجميع. أي أمر آخر، سيعني تكرار تجربة وضع فئات ضعيفة بين حدي اللواقية». ويسأل: هل من الصعب إيجاد 100 موظف بضخون لتسيير



تقوم مجموعة من الناشطين في معمل للخياطة في مخيم برج البراجنة بإعداد كمالات لتوزعها على المخيمات الفلسطينية في لبنان. المبادرة بنموذج من رسام الكاريكاتور ماهر الحاج. تُننح نحو 50 ألف كمائة يوماً، بنقشة الكوفية، وتوزع مجاناً على سكان المخيمات. (تصوير هيثم الموسوي)

## كفاهات في فلسطينية» في المخيمات

# طب الأسنان «الأكثر خطورة»

الطبيب هاتقياً من أنّ المريض لا يعاني من عوارض تشبه عوارض «كورونا» هو أو أي من أفراد عائلته، وإن يقتصر عدد الممرضات أو المساعدين على واحدة، وترك مسافة زمنية لنصف ساعة بين المواعيد، وفحص حرارة المريض فور دخوله، واختصار العلاج وحصره بالضروري، أما العلاجات الأخرى، كالتجميل والتقويم، فيقتضى تأجيلها إلا في حال حصول ضرر يستدعي الاتصال بالطبيب الذي يعطي الإرشادات هاتقياً لمعالجة العطل مؤقتاً. ويشدد الطبيب على أنه في ضوء الظروف الراهنة، على الجميع الحرص على الاستمرار في عملية «صيانة الفم» التقليدية كتحفيز الأسنان وتقادي مضغ مأكولات تعتبر خطيرة قد تؤدي إلى تحطيم الخزعات والتبسيطات وأجهزة التقويم. كما ينصح بمضغاة الفم بسائل الـ H2O2 أو الـ oxygen eau بعد تدويها مع قليل من الماء لأنه يساعد في محاربة الكورونا.

وفي ما يتعلق بالأدوية، لغت إلى إمكان استعمال المضادات الحيوية ومخفضات الالتهاب كالبينادول ومشتقاته، وتقادي مضادات الالتهاب (anti inflammatoires) كمشتقات الـ ibuprofen و الـ cortisone. بعدما لوحظ تدهور أحوال مرضى الكورونا الذين تعاطوا هذه المضادات، علماً بأن الالتهاب (inflammation) يحد ذاته، يعتبر وسيلة دفاع يقوم بها الجسم لمحاربة العدوى (infection)، ما يعني أنّ هذه الأدوية تُخفّف من مناعة الجسم. وهذا آخر ما يريده الجميع في زمن الوباء.

## رصاصا

من حملة السلوكيات الجديدة التي فرضها فيروس كورونا على البشر طريقة تواصلهم مع الأطباء والحصول على المعالجة والوصفة عبر الهاتف. قد يبدو الأمر عادياً في بعض الحالات، إلا أنه في حالات كالم الأسنان، مثلاً، قد يعني أنّ على المريض أن يتحمل الأوجاع «في حال لم تكن حادة»، ناهيك عن أنّ بعض الأدوية التي كانت تستخدم لتخفيف من الآلام بات استعمالها ممنوعاً نظراً إلى آثارها السلبية على المصابين بفيروس «كورونا».

وفي إحصائية نشرتها جريدة «نيويورك تايمز» أخيراً، استناداً إلى قاعدة بيانات وزارة العمل الأميركية، فقد صنّفت مهنة طب الأسنان على أنها «الأكثر خطورة» لجهة إمكانية تعرض من يزاولها لالتقاط الفيروس. إذ إنّ المسافة بين طبيب الأسنان وفق مرضى الأمراض المستعصية، تلك أزمة قد تنقضي خلال أيام، لكن أهداً لا يضمن تجدها مع كل مناسبة. هذه المرة كان المصابون بالأمراض المستعصية هم الضحية، وفي المرة المقبلة قد يكون آخرون الضحية. تجدد الأزمات سيكون حتمياً طالما أنّ الحق بالرعاية الصحية غير مضمّن، وطالما أنّ الناس مرتبون بمؤسسات تتعنى الربح مع كل تجربة يتضح أنّ الدولة لا يمكن أن تدقى مستقلة من واجباتها في تأمين الرعاية الصحية المتساوية للجميع. أي أمر آخر، سيعني تكرار تجربة وضع فئات ضعيفة بين حدي اللواقية». ويسأل: هل من الصعب إيجاد 100 موظف بضخون لتسيير

على تحسين طرق وقايتهم والحد من أوجاعهم. فعلى سبيل المثال، تمثنت النقابة على الأطباء «حصر العلاجات في العيادات بالأعمال الطبية الطارئة والضرورية فقط»، من دون أي تفصيل، فما هو تعريف الحالة الطبيّة الطارئة؟ وكيف للمريض أن يعلم إن كانت حالته طارئة، وخصوصاً أنّ أي ألم قد يكون

لم تفضل نقابة اطباء الأسنان في ماهية «الحالات الطارئة»

طارئاً بالنسبة إليه؟ يشرح طبيب أسنان لـ «الأخبار» أنّ «السلطات الطبية الفرنسية، مثلاً، عزّفت الحالات الطارئة بالإتهابيات الحادة، الأوجاع الحادة، حالات النزف الحاد وحالات التحطم الناتجة من حوادث السير أو السقوط على الوجه. ونصحت المرضى بالاتصال بالطبيب وحاوله فهم سبل العلاج هاتقياً. كما سمحت للأطباء بكتابة الوصفات إلكترونياً»، أما في حالة اضطراب المريخ لزيارة طبيب الأسنان، فقد وضعت لهذه الزيارة شروطاً عدّة: سرّتها: أنّ يأتي وحيداً أو برفقة شخص بالغ إذا كان قاصراً، وأن يتأكد